



المعهد العربي للتخطيط بالكويت  
Arab Planning Institute - Kuwait

# الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية  
العدد المائة والثامن والعشرون - فبراير/ شباط 2016 - السنة الرابعة عشر

## أهداف «جسر التنمية»

### المحتويات

2	أولاً: المقدمة .....
3	ثانياً: الاعباء الاقتصادية والاجتماعية لقصور التشغيل في الدول العربية .....
5	ثالثاً: تقييم المسار التنموي للاقتصاد العربي صوب الاقتصاد الاخضر
12	رابعاً: مخاطر الانتقال العادل للوظائف الخضراء في الدول العربية ..
14	خامساً: متطلبات خلق فرص العمل الخضراء في ضوء التجارب الدولية: الابعاد التمويلية والمؤسسية .....
16	سادساً: الخاتمة .....
16	المراجع .....
18	الملحق .....

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدّم وللزوّهار الأمتنا العربية،،،

د. بدر عثمان مال الله  
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

# الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية

إعداد د. نواف أبو شمالة

## أولاً: مقدمة

يمثل الاقتصاد الأخضر ركنا أساسيا للتوجه نحو التنمية المستدامة الضامنة بدورها للرفاه على المدى الطويل، وذلك لدوره المحوري في الحفاظ على الانجازات المحققة تنمويا على مستوى الدول والمجتمعات، ولدوره في تجنب السيناريو السلبي لبقاء الأمور على حالها فيما يخص مقاييس الاستدامة على مستوى الابعاد الاجتماعية وكذلك الابعاد والمتغيرات البيئية مثل تغير المناخ وانبعاثات غازات الدفيئة.

وبفرض تبني خيار التوجه صوب الاقتصاد الأخضر على الدول والمجتمعات ضرورة اتباع سياسات متسقة تؤثر في إعادة هيكلة وتحول أنماط الانتاج والاستهلاك، بما يتوافق مع المتطلبات والاشتراطات البيئية، بهدف تطوير الطاقات والقدرات الاقتصادية منخفضة الكربون، وهو التوجه الذي يضمن تحقيق النمو المستدام والشامل المتضمن خلق المزيد من فرص العمل المستدامة واللائقة، بمعنى خلق فرص عمل خضراء منتجة وفي ظروف من الحرية والإنصاف والأمن والكرامة. (منظمة العمل الدولية: 2011).

حيث يتضمن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر تبني وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية لإعادة تشكيل قطاعات الاقتصاد والبنية التحتية لتقديم عائدات أفضل على

استثمارات رؤوس الأموال الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وفي الوقت نفسه خفض انبعاثات غازات الدفيئة واستخراج واستخدام موارد طبيعية أقل وإنتاج قدر أقل من النفايات والحد من الفوارق الاجتماعية. (UNEP: 2012).

**يمكن تحديد اهم المزايا المتوقعة للاقتصاد الأخضر في كونه يرتبط أساسا بمفهوم حماية واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، إضافة لعوائده التنموية من خلال تحفيزه لأجهزة الدولة ومؤسساتها وكذلك القطاع الخاص لتعزيز وتوجيه الاستثمارات لتدعيم الابعاد البيئية وخلق فرص العمل الخضراء . ليحقق بذلك نتائج متكاملة تجمع ما بين المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.**

ويشهد العالم زخما واضحا في مأسسة وتأطير "الاقتصاد الأخضر" وخيارات السياسة العامة وأفضل الممارسات الخاصة به، وكذلك توفير اليات الدعم التقني والتمويلي للدول في مجالاته، مثل "الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر (PAGE)"، "ومن لدى المعرفة حول النمو الأخضر (GGKP)"، "والمبادرة العالمية حول الممارسات المثلى في مجال النمو الأخضر (GGBP)"، "والشراكة العالمية حول إستراتيجية للتنمية قليلة الانبعاثات"، "ومعهد

النمو الأخضر العالمي» والمنظمات المتخصصة للأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وغيرها، هذا بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف وصناديق التمويل التي يمكن أن تدعم التخطيط للاقتصاد الأخضر في كافة دول العالم بما فيه الدول العربية.

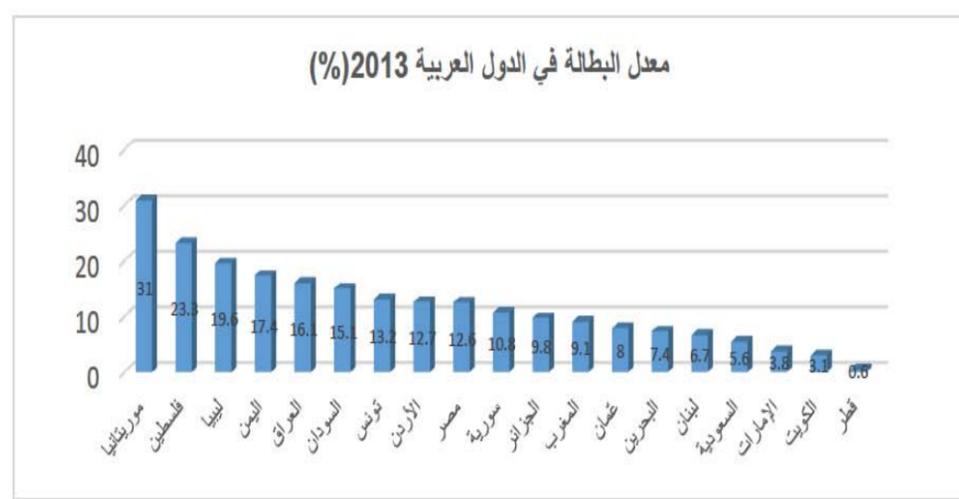
وفي الوقت الذي يرى فيه البعض ان التحول صوب الاقتصاد الأخضر هو بمثابة عبء إضافي على المسار التنموي للدول العربية، التي ارتبطت أنماط النمو فيها سواء للإنتاج او الاستهلاك - وان كان بمعدلات متفاوتة - بعدم مراعاة الاشتراطات والمعايير المؤهمة لمتطلبات الاقتصاد الأخضر، وذلك على مستوى التشريعات والقوانين، وأيضا على مستوى الخطط والسياسات والأنشطة المنفذة، هذا إضافة للتحديات الأخرى المرتبطة بقيود الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومتطلبات التنافسية الدولية، والاضطرابات السياسية والاستحقاقات الاجتماعية التي تواجهها العديد من الدول

العربية. الا ان البعض يرى ان مثل هذا التحول قد يمثل افقا واسعا ليس فقط للنمو الاقتصادي، والقدرات الإنتاجية والتصديرية للدول، بل وللنمو التشغيلي المستدام، وذلك في حال التمكن من الربط بين عمليات التحول الاقتصادي صوب الاقتصاد الأخضر، وتنمية الطلب على الوظائف الخضراء، لتصبح بذلك أكثر استدامة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (ILO, UNEP, & others: 2008)

## ثانياً: الاعباء الاقتصادية والاجتماعية لقصور التشغيل في الدول العربية

يُعد تخفيض مستوى البطالة من أكبر التحديات التنموية في الدول العربية، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 14.3 مليون عاطل عام 2013، وبما يمثل نحو 11.9% من قوة العمل العربية، ليصبح بذلك المعدل الأعلى بين أقاليم العالم وبما يقارب ضعف المتوسط العالمي، وتباينت معدلات البطالة بصورة واسعة بين الدول العربية، لتبلغ اقل معدلاتها في قطر والكويت وتبلغ اعلى معدلاتها في موريتانيا وفلسطين (شكل 1).

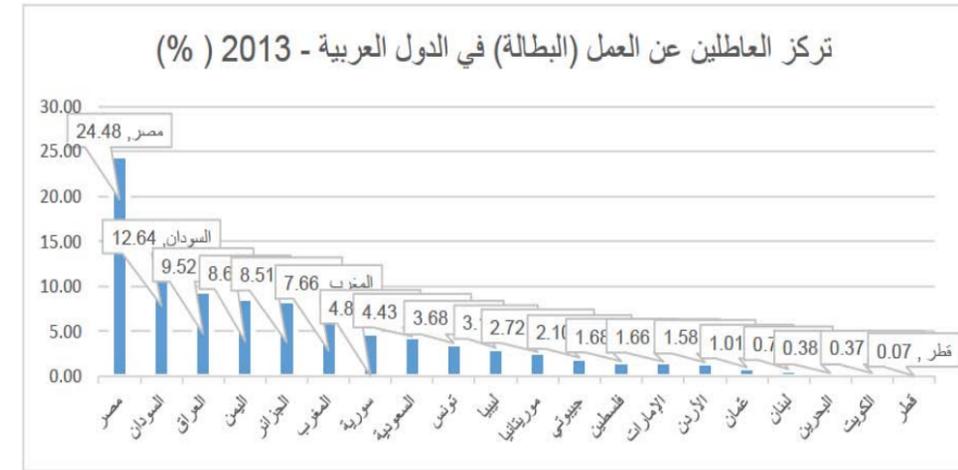
شكل (1)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي - 2015

وقد تركز العدد الأكبر من العاطلين عن العمل في مصر والسودان والعراق واليمن، وبقيت الاعداد الأقل في قطر والكويت (شكل 2).

شكل (2)

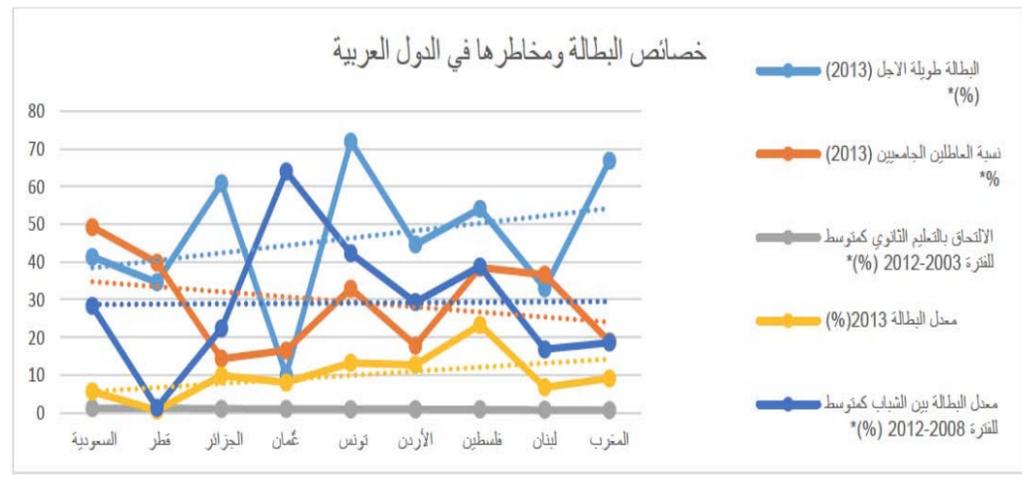


المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي -2015

واظهر سوق العمل العربي ارتباط ظاهرة البطالة - الى حد بعيد- باختلالات اجتماعية وتنموية جوهرية، وبخاصة ما يتعلق بظاهرة البطالة طويلة الاجل وما يرتبط بها من مخاطر الانعزال وفقدان المهارة وارتفاع كلفة إعادة الادماج والتاهيل، وظاهرة العاطل المتعلم حيث ارتفاع معدلات البطالة بين الفئات الأكثر تعليماً (للتعليم الثانوي والعالي)، والتي تمثل خلافاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ممتد الأثر، وكذلك زيادة حجم التوظيف الذاتي المرتبط بدوره بتنامي حجم الاقتصاد والتوظيف غير المنظم، وهو الامر الذي يضع قيوداً حول استدامة الاقتصاد والمجتمع، ويمثل تحدياً أمام فهم اتجاهات سوق العمل العربي، حيث يقدر حجم العمالة في القطاع غير المنظم بنحو 67% من القوى العاملة في الدول العربية.

(شكل 3)، (ملحق رقم 1)

شكل (3)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي -2015

هذا إضافة لمواجهة نمط التوظيف في اسواق العمل العربية مستويات عالية من المقايضة Trade-off بين الانتاجية والتوظيف، يؤدي بدوره الى تنامي فجوة الناتج - التوظيف Output - Employment Lag، وهو ما يعني عدم تلازم مسارات النمو، والتشغيل، والدخول الحقيقية. ورغم انه قد يكون من المقبول والمنطقي وجود مقايضات بين الانتاجية والتشغيل في بعض القطاعات في المدى القصير، الا ان ذلك لا يمكن قبول استمراره، حيث يجب تصحيحه بحيث يترافق نمو الناتج والتوظيف والانتاجية.

كذلك فان خطورة قصور التشغيل في الدول العربية لا تكمن فقط في ارتفاع معدلات البطالة، بل في نوعية وخصائص التشغيل، ويأتي ذلك في الوقت الذي تشير فيه التقديرات الى توقع تنامي هذا التحدي خلال السنوات القادمة، حيث قدرت منظمة العمل الدولية عدد الوظائف التي يتوجب توفيرها في الدول العربية لخفض معدلات البطالة الحالية إلى نصف معدلاتها

(للتقارب فقط مع المتوسط العالمي)، إضافة الى استيعاب كل الداخلين الجدد لقوة العمل حتى عام 2020، بنحو 63 مليون وظيفة/فرصة عمل وذلك بواقع 35 مليون فرصة عمل لخفض معدلات البطالة لنصف معدلاتها، وعدد 28 مليون فرصة عمل لاستيعاب الداخلين الجدد تتركز نحو 50% منها في مصر والسودان والعراق واليمن، ما يمثل تحدياً كبيراً لكل الدول العربية خاصة وأن توفير هذا العدد الهائل من الوظائف يحتاج إلى معدلات نمو أكبر بكثير مما تحقق خلال السنوات العشرين الماضية بل أيضاً إلى نمط تنمية مختلف عن ذلك الذي ساد في العقود السابقة، ليصبح أكثر اشتمالاً وخلقاً لفرص العمل اللائقة والمستدامة.

### ثالثاً: تقييم المسار التنموي للاقتصاد العربي صوب الاقتصاد الأخضر

يظهر الواقع رصد عدد من التوجهات العربية صوب تنمية أنشطة الاقتصاد الأخضر، والتقدم بخطوات ملموسة في مجال وضع وإقرار استراتيجيات وسياسات وطنية بشأنه، كما في

في الترتيب (24)، في حين جاءت الدول العربية 42 الى الترتيب 88 عالميا. متاخرة في هذا التصنيف في المدى من الترتيب

(Consuming Industry)، ما يجعلها في المحصلة اقل اتساقا مع المعايير البيئية المرتبطة بدورها باستدامة المسار التنموي للدولة.

الامارات والمغرب من خلال إطلاق عدد من المشاريع الرائدة في مجالات انتاج الطاقة الكهربائية المعتمدة على المصادر المتجددة/ الطاقة الشمسية، وفلسطين من خلال نشاط وكالات الامم المتحدة في مجال البناء اعتمادا على إنتاج كتل من الطين المضغوط المتوفر محليا، وهو ما نجم عنه استحداث 19 ألف يوم عمل، إضافة الى العديد من المشروعات والمبادرات المتصلة بدعم التوجه صوب الاقتصاد الأخضر في عدد من الدول العربية الاخرى. (الاسكوا 2014)

ويتفق مع ذلك التحليل ما تظهره مستويات التعقيد التكنولوجي للقوائم السلعية التصديرية في عدد من الدول العربية التي تتسم بالاهمية النسبية للقطاع الصناعي ضمن هيكلها الاقتصادية مثل السعودية ومصر والمغرب والأردن، لاسيما عند مقارنتها بدول صاعدة ومتقدمة صناعية أخرى على مستوى العالم مثل الصين واليابان والنرويج. حيث تظهر بيانات هذا المؤشر المدرجة ضمن الجدول رقم (1) تركيز الجانب الأكبر من صادرات الدول العربية في نطاق الصادرات من الموارد الطبيعية والمواد الأولية إضافة للصادرات من المنتجات منخفضة المحتوى التكنولوجي، حيث مثلت تلك المجموعة نحو 95% في السعودية، ونحو 81% في مصر ونحو 77% في الأردن، ونحو 62% في المغرب، اخذا في الاعتبار ان النفط الذي يمثل حجر الزاوية لمعظم الاقتصادات العربية ولمواردها المصدرة يحتل الموقع الأكثر تأخرا في قائمة التعقيد التكنولوجي للسلع والمنتجات وذلك وفقا لنتائج التصنيف الدولي للمنتجات (4-Digits)- (جدول 1).

ورغم تلك التوجهات الإيجابية الا ان تحليل هيكل الاقتصاد العربي بشكل عام يظهر استمرارية اعتماده على الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة، والاعلى توليدا للانبعاثات، حيث لا تزال الأنشطة الاستخراجية والصناعات المرتبطة بها تمثل الركن الاساسي لهيكل الناتج العربي، ومثلت مساهمتها نحو 37.2% من الناتج الإجمالي العربي للعام 2013، كما تظهر هيكل الإنتاج والتصدير وكذلك المزايا التنافسية اعتماده بشكل أساسي على منتجات الصناعات غير الخضراء مثل الصناعات الكيماوية العضوية وغير العضوية والأغذية والمشروبات وصناعات منتجات الألبان، والأسمدة، والبلاستيك، وصناعة ودباغة الجلود، ومنتجات الملابس، والألمنيوم، ومنتجات التكرير، والسكر، والتعدين، وصناعات الاسمنت، والرخام، والبلاط، والحجارة، والرمل، وغيرها، وهي الأنشطة التي تتسم في معظمها بكثافة الملوثات (العضوية وغير العضوية) الناجمة عنها، إضافة لكونها كثيفة الاستخدام للطاقة (High Energy)

حيث يظهر عدم مواكبة الدول العربية لتطوير مستويات التعقيد التكنولوجي لمنتجاتها التصديرية، فعلى مستوى 124 دولة على مستوى العالم ممن توفرت لهم بيانات لاحتمال ذلك المؤشر، جاءت اليابان في الترتيب الأول، والصين في الترتيب 22، والنرويج (ذات الموارد النفطية)

جدول (1) التعقيد التكنولوجي (ECI) لصادرات عدد من الدول العربية ودول مقارنة على مستوى العالم (%)

للعام 2013

التطور التكنولوجي / الدولة	صادرات عالية التكنولوجي	صادرات منخفضة التكنولوجي	صادرات متوسطة التكنولوجي	منتجات أولية	موارد طبيعية	إجمالي الصادرات	مؤشر التعقيد الاقتصادي ECI 2013 (الترتيب/124 - قيمة المؤشر)
مصر	1	22	18	30	29	100	68 (-0,15)
الأردن	3	32	30	18	17	100	51 0.21
المغرب	6	20	32	16	26	100	88 (-0,6)
السعودية	1	1	4	84	10	100	42 0.38
الصين	35	33	21	3	8	100	22 0.96
اليابان	21	11	54	3	11	100	1 2.29
النرويج	5	4	12	65	14	100	24 0.95

المصدر: تم اعداد هذا البيان استنادا الى قواعد بيانات:

- <http://wits.worldbank.org/WITS/WITS/Results/Queryview/QueryView>.
- Economic complexity Index - ECI: [http://atlas.media.mit.edu/en/rankings/country\\_](http://atlas.media.mit.edu/en/rankings/country_)

وارتفاع ملوحة التربة وما تمثله من مخاطر على الإنتاج ومن ثم على العمالة الزراعية العربية، إضافة لمخاطرها العالية على سلاسل التوريد العالمية للدول العربية التي تعتمد على الخارج في توفير نحو 50% من احتياجاتها من السعرات الحرارية، اخذا في الاعتبار ان العديد من الدراسات تشير الى ان الدول العربية قد تكون تخضت الحدود الإيكولوجية الحرجة التي تسمح بالنمو وتؤمن العمل والرفاه لشعبها. (UNDP; 2014)

كما انه في الوقت الذي لازال فيه القطاع الزراعي العربي يستوعب نحو 22% من العمالة العربية، وهي النسبة التي تصل الى نحو 49% في بعض الدول مثل السودان وموريتانيا، (شكل رقم 4)، فانه يواجه سيادة انماط غير مستدامة وغير كفوءة، وبخاصة في مجالات استخدامات المياه وانماط الري وعمليات التسميد والحصاد والتخزين والنقل والتوزيع، الى غير ذلك من عناصر سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية، هذا إضافة لتبعات التغيرات المناخية العالمية على المنطقة ممثلة في ظواهر الجفاف والتصحر

الترتيب الإجمالي 12 إلى المركز 19 دولياً. وهو الحال الذي واجهته كافة الدول العربية محل الرصد حيث تراجعت قيمة المؤشر الخاص بالتنافسية الكلية للاقتصاد إثر تضمينه الأبعاد الخاصة بالاستدامة البيئية (جدول 2).

الترتيب الإجمالي عشر إلى الترتيب الثاني، في حين تراجعت قيمة مؤشر التنافسية الكلية للاقتصاد الإماراتي لذات العام إثر تضمينها لمتطلبات الأبعاد البيئية للتنمية من 5.30 نقطة إلى (5.16 نقطة)، مع تراجع ترتيبه من المركز

جدول (2) الترتيب المقارن لعدد من الدول العربية ودول العالم في مؤشرات الاستدامة والتنافسية

المؤشر/ الدولة	مؤشر الاستدامة البيئية EPI		GCI التنافسية الدولية		التنافسية الدولية معدلة بالأبعاد البيئية	
	الترتيب (لاجمالي 178 دولة)	القيمة	الترتيب (لاجمالي 144 دولة)	القيمة	الترتيب (لاجمالي 113 دولة)	القيمة
النرويج	10	78.04	11	5.40	2	6.14
الإمارات	25	72.91	12	5.30	19	5.16
السعودية	35	66.66	24	5.10	28	4.74
المغرب	81	51.89	72	4.20	68	3.89
الجزائر	92	50.08	79	4.10	91	3.58
تونس	52	58.99	87	4.00	90	3.58
مصر	50	61.11	119	3.60	102	3.26
لبنان	91	50.15	113	3.70	107	2.95
ليبيا	120	42.72	126	3.50	108	2.79
اليمن	157	30.16	142	3.00	113	2.37

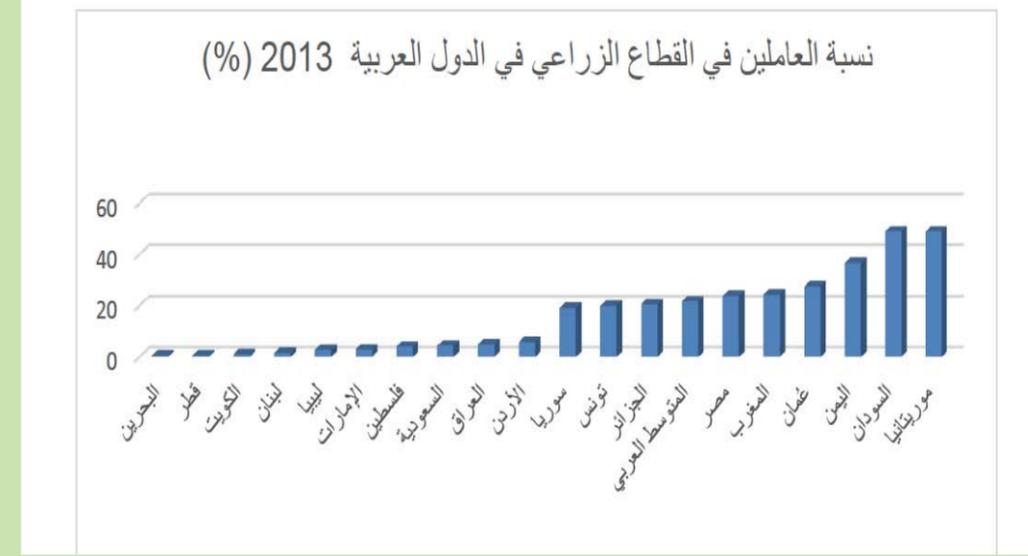
Source:

- World economic Forum – WEF- “Global Competitiveness index – annual report, WEF 2014/2015.
- Yale Center for Environmental law & policy, Yale University; “Environmental Performance Index – EPI 2014”, WEF, Genva, 2014.

البيئي، وذلك استناداً لقياس 22 مؤشر فرعي، حيث تظهر البيانات تمكن الاقتصاد النرويجي من تحقيق الترتيب العاشر عالمياً بمعدل 78.04% للمؤشر الكلي للاستدامة البيئية، مقابل تحقيق الاقتصاد الإماراتي الترتيب الدولي الخامس والعشرون بمعدل 72.9%، وهو الأداء الذي انسحب أيضاً على باقي الدول العربية.

كما يؤكد ذلك القصور العربي في ربط مسار التنمية الصناعية بالاستدامة التنموية، ما يظهره المؤشر الدولي للاقتصاد الأخضر (Environmental Performance Index - EPI 2014)، المعني بمتابعة التقدم المنجز في أثر النمط التنموي السائد في دول العالم على الصحة البيئية، وكذلك على حيوية النظام

شكل (4)

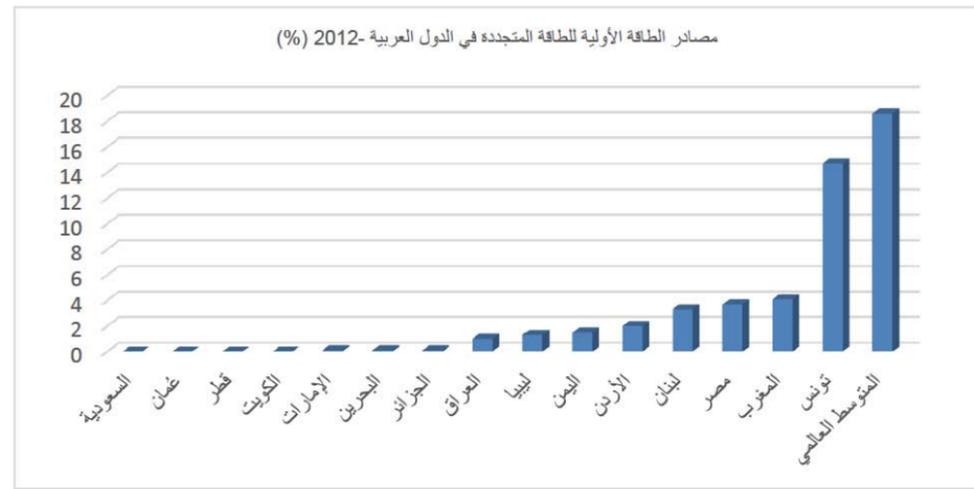


المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد-2014 نقلاً عن تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية وتقديرات منظمة العمل الدولية.

التنمية القائمة على الابتكارات، إضافة لوقوع كلا الاقتصاديين ضمن قائمة الدول الاعلى تصنيف في المؤشر الدولي للتنمية البشرية HDI، علاوة على تقارب حجم السوق في كلا الاقتصاديين (الترتيب الدولي 50، 51)، وكذلك تساوى كلا الاقتصاديين في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي بمعدل مساهمة قدره نحو 0.33%، فانه على الرغم من كل ذلك فان هناك تفاوتاً واضحاً في مدى استدامة ذلك المسار التنموي لكلا الاقتصاديين، ففي الوقت الذي بلغت فيه قيمة مؤشر التنافسية الكلية للاقتصاد النرويجي GCI للعام 2014 – 2015 معدل (5.40 نقطة)، فقد ادى تضمينه لمتطلبات الأبعاد البيئية للتنمية Environmental Sustainability adjusted GCI الى ارتفاع معدله الى (6.14 نقطة)، مع تطور ترتيبه الدولي من

حتى ان بعض الاقتصادات العربية التي تمكنت من الانخراط في العديد من التصنيفات الدولية ضمن مواقع متقدمة مثل دول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة السعودية والإمارات، لم تتمكن من تحقيق معدلات مماثلة في مؤشرات الاستدامة التنموية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال مقارنة نموذج تنموي وصناعي عربي (ممثلاً في حالة الإمارات)، مع نموذج مشابه في الدول المتقدمة (ممثلاً في حالة النرويج)، فرغم تشابه كلا الاقتصاديين في ارتفاع الأهمية النسبية للموارد النفطية، وكذلك تشاركهما العديد من مواطن التميز في المؤشرات التنموية الدولية، حيث اظهرت مؤشرات التنافسية الدولية GCI طبقاً لتقرير المنتدى العالمي حول التنافسية الدولية وقوع كلا الاقتصاديين ضمن قائمة الاقتصادات الأكثر انخراطاً في المرحلة

شكل رقم (6)

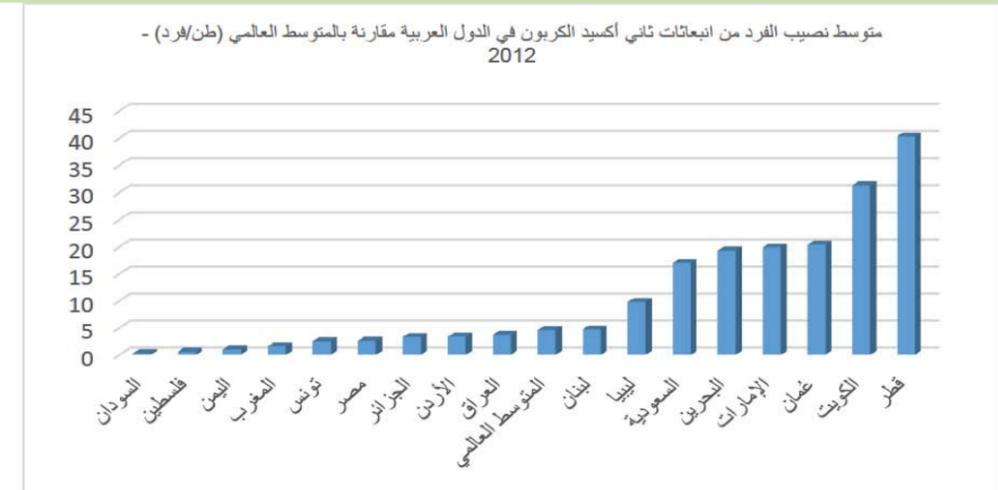


المصدر: الأمم المتحدة - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية - المضي في التقدم - 2014. استنادا لقاعدة بيانات البنك الدولي.

سنويا، الا ان العديد من الدول العربية تتجاوز هذا المتوسط العالمي لاسيما الدول النفطية أعضاء مجلس التعاون الخليجي وليبيا. (شكل 7)

كما انه ورغم ان متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات لغاز ثاني أكسيد الكربون يتساوى مع المتوسط العالمي المقدر بنحو 4.6 طن لكل فرد

شكل رقم (7)

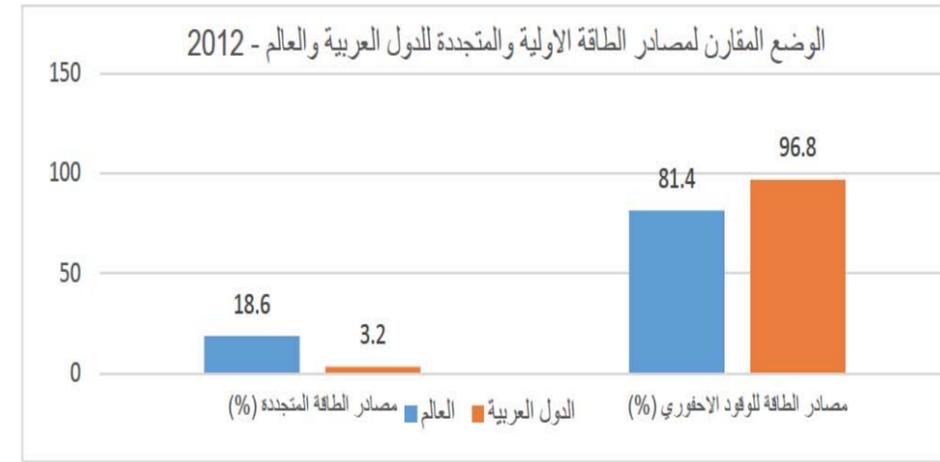


المصدر: الأمم المتحدة - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية - المضي في التقدم - 2014. استنادا لقاعدة بيانات البنك الدولي.

البديلة او الطاقة النظيفة، وذلك على العكس تماما من الأنماط السائدة في العالم وكذلك بتلك السائدة على مستوى الأقاليم مرتفعة ومتوسطة الدخل في العالم. (شكل 5).

ويوضح الوضع الراهن للدول العربية استمرارية الاعتماد على المورد النفطي (الأعلى ضغطا على الأنظمة الايكولوجية) كمصدر للطاقة، مقابل تدني مستويات الاعتماد على الطاقة

شكل رقم (5)



المصدر: الأمم المتحدة - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية - المضي في التقدم - 2014. استنادا لقاعدة بيانات البنك الدولي.

التراجع والتدني في باقي الدول العربية، حيث الاستخدام الأكثر كثافة للطاقة التقليدية/ الاحفورية، ومع ذلك فان الامر المؤكد هو ان حجم الطاقة المتجددة في كافة الدول العربية دون استثناء هو اقل من المتوسط السائد عالميا (شكل 6).

اما على مستوى تفصيل أوضاع الدول العربية في مجال التحرك نحو مزيد من التوظيف والاستخدام للطاقة المتجددة فتدل البيانات على ان أفضل مستويات هذا التوظيف (نسبيا) قد تحققت في عدد محدود من الدول العربية ممثلة في تونس والمغرب ومصر ولبنان، ثم تأخذ الاسهامات في

## رابعاً: مخاطر الانتقال العادل للوظائف الخضراء في الدول العربية

رغم ما يظهره العرض السابق من جوانب متعددة لتأخر الدول العربية في تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر، إلا أنه يظهر أيضاً وجود افق واسع ومتاح للعمل والانجاز لاعادة توجيه تلك الأنشطة صوب متطلبات الاقتصاد الأخضر، وهو الامر الذي قد تتمثل اعباءه في ارتفاع كلفة هذا التحول لمواءمة هيكل الاقتصاد ومن ثم هيكل العمالة المرتبطة به، ما يمثل تحدياً حقيقياً لكافة الدول العربية وان كان بدرجات متفاوتة، وبخاصة في ظل التراجعات المستمرة في اسعار النفط وتراجع احتياطات معظم الدول العربية.

وقد نال موضوع أثر تحول الانماط الاقتصادية صوب الاقتصاد الأخضر على العمالة اهتماماً واضحاً من العديد من المؤسسات الدولية لاسيما منظمة العمل الدولية، التي أطلقت عام 2007 "مبادرة الوظائف الخضراء" كرد على المخاوف العالمية بشأن تغير المناخ. والتي تهدف بشكل اساسي الى الانتقال العادل وبشكل متوازي للعمال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الأخضر.

حيث صممت مبادرة الاقتصاد الأخضر لمساعدة الحكومات على «تخصيص» اقتصاداتها عبر إعادة رسم معالم السياسات وخطط الإنفاق والاستثمارات

واعادة تركيزها على مجموعة من القطاعات مثل التكنولوجيات النظيفة والطاقات المتجددة وخدمات المياه والنقل الأخضر وإدارة النفايات والمباني الخضراء والزراعة المستدامة والإدارة المستدامة للغابات والمراعي، وقد قدرت الكلفة العالمية لتمويل أنشطة التحول العالمي صوب تخضير الاقتصاد باستثمارات تبلغ نحو 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومن خلال وسائل اقتصادية مختلفة وخطط مالية ابتكارية. (ILO; 2011)

**من جانب آخر، دلت الدراسات التطبيقية على وجود عدد من القطاعات الصناعية الواعدة، التي يمكن للدول النامية عموماً بما فيها الدول العربية التعويل عليها للتحول صوب الاقتصاد الأخضر، ودفع النمو، وخلق فرص العمل، واستقطاب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ونشاط الشركات عبر الوطنية، والتي تتركز بشكل أساسي في قطاعات: -الطاقة المتجددة، والتخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية، والامن الغذائي، وصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ((UNCTAD 2011**

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة لقيام العديد من دول العالم (المتقدمة والصاعدة والنامية) بتخصيص العديد من الاطر المؤسسية والتنظيمية والمالية لتسهيل الاتمام والتحول السلس للاقتصاد والعمالة صوب الأنشطة الخضراء. (جدول3).

جدول (3): الوظائف الخضراء في عدد من دول العالم: التمويل وفرص العمل

الدولة	نسبة الصندوق الأخضر الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الإنفاق الموجه الى الطاقة والبيئة (مليار دولار)	مجالات العمل
استراليا	0,87	2,5	التوجه نحو قطاعات البناء والنقل والطاقة، وإقرار برامج محددة الأهداف تستهدف خلق وظائف خضراء للشباب العاطل عن العمل لمدة طويلة والمهمشين اجتماعياً، عبر إقرار برنامج بتمويل قدره 94 مليون دولار لخلق عدد 50 ألف فرصة عمل خضراء، كما اقترت الحكومة برنامج التدريب على الوظائف الخضراء (لمدة 26 أسبوع) للحصول على المهارات المؤهلة للحصول على وظيفة خضراء في المستقبل.
الصين	5,24	218,0	أولوية التوجه نحو قطاعات وأنشطة: البنية التحتية للسكك الحديدية وشبكة الكهرباء وكفاءة استخدام الطاقة في المباني والمركبات المنخفضة الكربون ومعالجة المياه المستعملة والحراجة.
اليابان	0,74	12,3	تشمل المبادرات الخضراء تكنولوجيات ادخار الطاقة وتكنولوجيات الطاقة الجديدة؛ إنشاء سكك حديدية عالية السرعة؛ الاستثمار في ادخار الطاقة والطاقة الجديدة؛ البحث والتطوير؛ بما في ذلك احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، ويقدر عدد الوظائف المتوقعة في هذا المجال بنحو 1 مليون وظيفة.
جمهورية كوريا	6,99	37,0	إقرار خطة استثمارية "الصفقة الخضراء الجديدة" لخلق نحو 960 ألف فرصة عمل خضراء، وأولوية الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة وحفظ الطاقة بقيمة نحو 5,8 مليار دولار، وأنشطة اصلاح الغابات بقيمة نحو 7,1 مليار دولار، وإدارة موارد المياه بقيمة نحو 690 مليون دولار، وعمليات اصلاح الأنهار بقيمة نحو 10 مليار دولار.
سنغافورة	-	0,7	تقديم دعم خاص للاستدامة البيئية في مجالات تكنولوجيا البيئة والمياه والصناعات المستخدمة ضمن إطار الطاقة النظيفة، بما يوحد نحو 19 ألف فرصة عمل جديدة
تايلند	-	-	استهداف مزيج من الطاقة البديلة بنسبة 20 في المائة من الطلب على الطاقة بحلول سنة 2022، وإنشاء وظائف في مجال الوقود الاحيائي وبناء محطات توليد مشترك من الكتلة الاحيائية والغاز الاحيائي، وبما يوفر نحو 40 ألف فرصة عمل جديدة.
اندونيسيا	-	1,0	إنشاء صندوق للمناخ بقيمة مليار دولار، يهدف الى الحد من انبعاثات الكربون الناتجة عن إزالة الغابات والنهوض بالطاقة المتجددة. واعتماد تدابير مثل الائتمانات بدون فوائد للمنشآت الخضراء، وشراء المنتجات والخدمات الخضراء، ودعم البنية التحتية المنخفضة لانبعاثات الكربون مثل السكك الحديدية عالية السرعة والحوافز الضريبية للبحث والتطوير في مجالي ادخار الطاقة والطاقات الجديدة، وذلك عبر الربط الفعال بين سياسات العمالة والحماية الاجتماعية والوظائف الخضراء.

المصدر: قام الباحث باعداد هذا البيان استناداً الى مجموعة التقارير الدورية الصادرة عن منظمة العمل الدولية، لسنوات الفترة 2008 - 2015، وتقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم - 2013 - غير متاح

## خامساً: متطلبات خلق فرص العمل الخضراء: الأبعاد التمويلية والمؤسسية

تمثل قضية تمويل التحول الاقتصادي صوب الاقتصاد الأخضر تحدياً إضافياً للدول الراغبة في إتمام هذا التحول، وقد دلت التجارب الدولية على وجود عدة آليات تدفع الأنشطة الاقتصادية صوب استيفاء متطلبات الاقتصاد الأخضر، وتدعم في الوقت ذاته الموازنات المالية للحكومات، لمساعدتها في تطبيق عمليات التحول المنصف للعمالة ولأسواق التشغيل، وأهمها وضع حدود قصوى للانبعاثات وفرض ضرائب الكربون التي تربط معدلات الضرائب المفروضة بمعدلات الانبعاثات الكربونية للأنشطة الاقتصادية، حيث يمتد تأثير هذه التدابير لتغيير سلوك المؤسسات الإنتاجية والمستهلكين إضافة لدوره في توفير عائدات يمكن استثمارها في التكنولوجيات المتجددة التي يمكن بدورها أن تولد مزيداً من فرص العمل الخضراء.

وقد اكدت الدراسات أن ضرائب الكربون وخطط تحديد المستويات القصوى للانبعاثات والاتجار بها، إذا كانت مصحوبة بتدابير لدعم خلق الوظائف مثل خفض تكاليف العمل من غير الأجور، يمكنها على مدى خمس سنوات زيادة عدد الوظائف في البلدان المتقدمة بنحو 2.6 مليون وظيفة، وفي الدول النامية والصاعدة بنحو 11.7 مليون وظيفة. (ILO;2011)، كما يمكن إعادة توظيف أو ترشيح الموارد المالية المخصصة في الموازنات المالية لمعظم الدول العربية كمخصصات لدعم الوقود الاحفوري أو لتوفير المبيدات غير العضوية، وذلك تحقيقاً

لذات الأغراض السابقة، مع مراعاة خصوصية كافة الشرائح المجتمعية الأكثر هشاشة التي قد تتضرر جراء تلك السياسات.

وتبقى عمليات التحول العادل وخلق الوظائف الخضراء مرتبطة إلى حد بعيد باقطاب ومرتكزات النمو الاقتصادي وطبيعة الهيكل الاجتماعي والبنية المؤسسية في كل دولة، فالبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تتمتع بوفرة في اليد العاملة يمكن أن تولد الكثير من الوظائف الخضراء من خلال البرامج الاستثمارية العامة أو الخاصة، ولاسيما في مجالات مثل حفظ وترشيد استخدامات المياه ومشروعات البنية التحتية للري والسدود والمباني المستدامة ومراقبة الفيضانات والحماية منها ومقاومة الجفاف وتنمية الأراضي والمراعي، على أن يكون ذلك في إطار محدد أساسي وهو التزام تلك الوظائف الجديدة بمتطلبات العمل اللائق. كما يمكن للدول الأعلى دخلاً - الأرقى في مجال التنمية البشرية - خلق فرص عمل جديدة من خلال الانخراط في القطاعات المتصلة بالطاقة المتجددة والصناعات عالية التقنية كثيفة المحتوى المعرفي/التقني الاقتصادي، وهو التوجه الذي سيواجهه أيضاً أحد أهم تحديات التشغيل في الدول العربية الأعلى دخلاً (لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي) المتمثل في عدم تنافسية مستويات الأجور السائدة في القطاع الخاص مقارنة بنظيرتها التي يوفرها القطاع الحكومي، حيث أن القطاعات الأعلى تعقيداً تتسم بطبيعتها بكونها أعلى إنتاجية، وهو ما يسمح بتقديم أجور حقيقية أعلى ترفع من تنافسية العمل في القطاع الخاص، وتصلح بذلك أحد أهم اختلالات سوق العمل والتشغيل في تلك الدول.

وتتطلب عمليات خلق وتوسيع نطاق الوظائف الخضراء، اقرار وتبني تطوير حزم برامج للتدريب المهني وتنمية المهارات الموائمة لمتطلبات الأنشطة الخضراء، حيث يمثل تنمية المهارات المطلوبة في الوظائف الخضراء تحدياً أساسياً عند الاستعداد للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر المراعي للبيئة واستحقاقات الاستدامة، وذلك من خلال بعدي إعادة تدريب العمال على المهارات واستكمال مجموعات المهارات المطلوبة للتحول في المنشآت والصناعات المختلفة، لا سيما في القطاعات الأكثر تأثيراً بيئياً مثل البناء والتشييد والطاقة والنقل إضافة للأنشطة الزراعية، وهو ما يتطلب بدوره توفير قواعد بيانات تفصيلية حول كافة الأنشطة القائمة وتحديد متطلباتها من المهارات والمعارف (فجوة المهارات)، ومدى مناسبة المخزون القائم للمهارات المتوفرة لتلك المتطلبات، بحيث تصبح استراتيجيات تنمية الموارد البشرية على أساس خفض الكربون وغير ذلك من القضايا البيئية جزءاً لا يتجزأ من الأطر الوطنية لتنمية المهارات، وأن يجري التفاوض بشأنها مع الشركاء الاجتماعيين، وأن تترسخ كذلك في السياسات الوطنية في مجال التغييرات المناخية. (الاسكوا، 2014). هذا إضافة للبعد الخاص بضمان اكتساب الجيل القادم المهارات التي يحتاجها لإتمام التحول صوب الاقتصاد الأخضر وانشطته، وذلك عبر تضمين تلك المهارات في المسار الطبيعي للمناهج التعليمية، بما يمكنه تلقائياً من الانخراط الفوري (الانتقال السلس) في الوظائف الخضراء في الدول العربية.

كذلك يمكن للدول العربية توسيع نطاق الوظائف الخضراء، من خلال تبني برامج تنمية المهارات الموجهة للعاملين ولأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل نحو 90% من المؤسسات العاملة، وذلك على مستوى العديد من الأنشطة الخضراء مثل تصنيع الألواح الشمسية وتثبيتها وصيانتها، وإعادة تجهيز المباني الموجودة، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة، إضافة إلى قطاعات وانشطة الزراعة العضوية وكذلك الأعمال التجارية الزراعية الرشيدة، وبرامج السكن الاجتماعي الأخضر، والسياحة المستدامة، والانتقال إلى محركات تعمل بالغاز الطبيعي المسال وصيانتها، وتصنيع المعدات وتركيبها، وتكنولوجيا التدفئة والتبريد الذكية، وإعادة تدوير المياه وتحقيق الكفاءة في استخدامها، وصناعة وتركيب المواد والاسقف العازلة، وانشطة التشجير وبناء الممرات والحفاظ على البيئة البحرية والبرية. (ILO 2011, 2013) هذا إضافة للعديد من الأنشطة المتعددة التي تمس البيئة واستدامة الموارد والتي ترتبط إلى حد بعيد بهياكل العمالة المهنية في الدول العربية Traditional blue-collar والتي يندرج معظمها ضمن إطار العمل الذاتي والاقتصاد غير المنظم. (UNEP, ILO & others 2013). حيث تتسم معظم هذه الأنشطة بمزايا أساسية أهمها وفرة الامداد المحلي والاعتماد على التكنولوجيا المنخفضة او المتوسطة، وهي المعطيات التي تتناسب مع واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

## سادساً: الخاتمة

أظهر تحليل واقع أسواق العمل وهياكل الاقتصاد في الدول العربية أن التوفيق بين متطلبات الاقتصاد الأخضر وتحفيز أسواق العمل يكمن في تأسيس مسار استراتيجي يقوم على تشجيع النمو المشترك والشامل القائم على إرساء التوازن السليم بين التكنولوجيا واليد العاملة، والأجور والإنتاجية، والاستثمار والعمالة، في إطار مراعاة طبيعة الدولة وهيكلها الانتاجي والديمقراطي، وضرورة تطوير وتنوع هياكل الإنتاج صوب القيمة المضافة الأعلى، بما يدفع لتطوير وتنوع الطلب على العمالة العربية، وزيادة إنتاجيتها، وكذلك تطوير مستويات الانخراط في سلاسل الإنتاج العالمي وإيجاد مستويات أرقى من التعاون بين الدول العربية

## المراجع العربية

والدول المتقدمة، بحيث تقوم الدول العربية بإعادة تعديل سياساتها الداخلية لتشتمل على خلق فرص الوظائف الخضراء كهدف اقتصادي واجتماعي رئيسي، مع التزام الدول المتقدمة بتعديل سياستها الوطنية الميسرة للنمو والتشغيل في الدول العربية لاسيما في مجالات التجارة والمساعدات الاقتصادية والفنية لاسيما ما يتعلق بنقل التكنولوجيا الموائمة لمتطلبات الاقتصاد الأخضر.

وهو ما يفرض على الحكومات العربية دوراً محورياً في قيادة هذا التحول بالفاعلية والكفاءة المطلوبتين، حيث يتوجب عليها تهيئة بيئة وطنية تمكينية للاستثمار الأخضر والوظائف الخضراء. وذلك عبر تحديد واختيار مزيج السياسات المحفز لنمو الأعمال وتعديل مستويات التكاليف والعوائد الخاصة بالأنشطة الخضراء.

الامم المتحدة - منظمة العمل الدولية: «المسح العام بشأن معايير التشغيل - سياسات التشغيل» - الطبعة الاولى - منظمة العمل الدولية - جنيف - 2010. ص.ص. 144-164.  
الامم المتحدة - منظمة العمل الدولية: «عدالة اجتماعية لحقبة عربية جديدة تعزيز الوظائف والحماية والحوار في منطقة متغيرة النتائج الانمائية 2010-2011» - منظمة العمل الدولية - المكتب الاقليمي للدول العربية جنيف - 2013. ص.ص. 11-19، 21-27.  
الامم المتحدة - منظمة العمل الدولية: «الآفاق الاقتصادية العالمية وبرنامج العمل اللائق» - منظمة العمل الدولية - مكتب العمل الدولي - مجلس الإدارة - الدورة 316 - البند الثاني من جدول الأعمال - الوثيقة: GB.316/WP/SDG/1 - جنيف - نوفمبر 2012.  
الامم المتحدة - منظمة العمل الدولية: «بناء مستقبل مستدام بالترافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادىء» - منظمة العمل الدولية - مكتب العمل الدولي - الاجتماع الاقليمي لاسيا والمحيط الهادئ (15) - اليابان - كيوتو - ديسمبر 2011 - ص.ص. 2-6، 9-19.

الامم المتحدة - منظمة العمل الدولية: منظمة العمل الدولية: «مواجهة أزمة الاقتصاد وفرص العمل العالمية» - منظمة العمل الدولية - مكتب العمل الدولي - مجلس الإدارة - الدورة 317 - البند الثاني من جدول الأعمال - الوثيقة: GB.317/WP/SDG/2 - جنيف - 19 فبراير 2013.  
الامم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) «إطار عمل مقترح لاعداد خارطة الطريق للاستثمار في الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية» - الاسكوا - المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة - عمان 2-4 ابريل 2014، E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/4 - 12 مارس 2014  
منظمة العمل الدولية: «تعزيز فرص العمل: حماية الاشخاص سياسات الاستخدام» منظمة العمل الدولية - جنيف - ديسمبر 2013.

## المراجع الانجليزية

United Nations Environment Programme (2012): “GREEN ECONOMY IN THE ARAB REGION”, Fared Bushehri, Regional DTIE Officer, (UNEP) Regional Office for West Asia (ROWA), TEEB Capacity-building Workshop for MENA Region. 21 23-FEBRUARY 2012, BEIRUT, LEBANON.  
UNEP, ILO, IOE, ITUC (September 2008); Green Jobs: Towards Decent Work in a Sustainable, Low-Carbon World, ISBN: 978-92-807-2940-5 Job Number: DRC/1069/PA UNEP/ILO/IOE/ITUC, September 2008  
Hamilton, Kirik and others; (2005); “Where is the Wealth of Nations? Measuring Capital for the 21st Century”, World Bank 2005.  
The Atlas of Economic Complexity (2015); “Product Complexity Rankings”, HS92, (www.atlas.media.mit.edu/en/rankings/hs92)  
<http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=916&menu=35>

## قائمة إصدارات (( جسر التنمية ))

رقم العدد	المؤلف	العنوان
الأول	د. محمد عدنان وديع	مفهوم التنمية
الثاني	د. محمد عدنان وديع	مؤشرات التنمية
الثالث	د. أحمد الكواز	السياسات الصناعية
الرابع	د. علي عبدالقادر علي	الفقر: مؤشرات القياس والسياسات
الخامس	أ. صالح العصفور	الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها
السادس	د. ناجي التوني	استهداف التضخم والسياسة النقدية
السابع	أ. حسن الحاج	طرق المعاينة
الثامن	د. مصطفى بابكر	مؤشرات الأرقام القياسية
التاسع	أ. حسان خضر	تنمية المشاريع الصغيرة
العاشر	د. أحمد الكواز	جداول المخلات المخرجات
الحادي عشر	د. أحمد الكواز	نظام الحسابات القومية
الثاني عشر	أ. جمال حامد	إدارة المشاريع
الثالث عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح الضريبي
الرابع عشر	أ. جمال حامد	أساليب التنبؤ
الخامس عشر	د. رياض دهال	الأدوات المالية
السادس عشر	أ. حسن الحاج	مؤشرات سوق العمل
السابع عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح المصرفي
الثامن عشر	أ. حسان خضر	خصخصة البنى التحتية
التاسع عشر	أ. صالح العصفور	الأرقام القياسية
العشرون	أ. جمال حامد	التحليل الكمي
الواحد والعشرون	أ. صالح العصفور	السياسات الزراعية
الثاني والعشرون	د. علي عبدالقادر علي	اقتصاديات الصحة
الثالث والعشرون	د. بلقاسم العباس	سياسات أسعار الصرف
الرابع والعشرون	د. محمد عدنان وديع	القدرة التنافسية وقياسها
الخامس والعشرون	د. مصطفى بابكر	السياسات البيئية
السادس والعشرون	أ. حسن الحاج	اقتصاديات البيئة
السابع والعشرون	أ. حسان خضر	تحليل الأسواق المالية
الثامن والعشرون	د. مصطفى بابكر	سياسات التنظيم والمنافسة
التاسع والعشرون	د. ناجي التوني	الأزمات المالية
الثلاثون	د. بلقاسم العباس	إدارة الديون الخارجية
الواحد والثلاثون	د. بلقاسم العباس	التصحيح الهيكلي
الثاني والثلاثون	د. أمل البشبيشي	نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T
الثالث والثلاثون	أ. حسان خضر	الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف
الرابع والثلاثون	د. علي عبدالقادر علي	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
الخامس والثلاثون	د. مصطفى بابكر	نمذجة التوازن العام
السادس والثلاثون	د. أحمد الكواز	النظام الجديد للتجارة العالمية
السابع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: نشاؤها وآلية عملها
الثامن والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات
التاسع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل
الأربعون	د. بلقاسم العباس	النمذجة الإقتصادية الكلية
الواحد والأربعون	د. أحمد الكواز	تقييم المشروعات الصناعية
الثاني والأربعون	د. عماد الإمام	مؤسسات والتنمية
الثالث والأربعون	أ. صالح العصفور	التقييم البيئي للمشاريع
الرابع والأربعون	د. ناجي التوني	مؤشرات الجدارة الائتمانية

ملحق رقم (1) : البطالة وتحدياتها الاقتصادية والاجتماعية (الراهنة والمستقبلية) في الدول العربية -

مؤشرات وبيانات لسنوات مختارة للفترة 2003-2013

الدولة/المؤشر	التشغيل غير المنظم متوسط الفترة 2003-2013 (%)	الالتحاق بالتعليم الثانوي متوسط الفترة 2003-2013 (%)	معدل البطالة 2013 (%)	عدد العاطلين (2013) - ألف	معدل البطالة بين الشباب كمتوسط للفترة 2008-2012 (%)	البطالة طويلة الأجل (2013) (%)	نسبة العاطلين الجامعيين (2013) %	عدد الوظائف المطلوبة عام 2020 لاستيعاب الداخلين الجدد /ألف	عدد الوظائف المطلوبة عام 2020 لتناصفة معدلات البطالة /ألف
السعودية	--	114	5,6	634,2	28,3	41,3	49,2	2200	1946
الإمارات	1,0	--	3,8	237,5	12,1	--	4,6	1125	1019
قطر	0,4	112	0,6	9,4	1,3	34,6	39,8	456	454
ليبيا	--	104	19,6	455,1	--	-	-	446	246
الكويت	2,2	100	3,1	53,2	--	62,8	15,1	482	467
الجزائر	29,5	98	9,8	1217,7	22,4	60,8	14,3	2323	1825
البحرين	2,0	96	7,4	54,7	5,0	-	-	126	115
عمان	--	94	8,0	144,5	64,0	10,0	16,5	1051	1014
تونس	28,8	91	13,2	526,7	42,3	71,9	32,9	644	373
الأردن	9,7	89	12,7	225,8	29,3	44,6	17,8	654	585
فلسطين	26,7	83	23,3	240,0	38,8	54,1	38,5	366	265
مصر	23,1	76	12,6	3503,1	24,8	--	32,6	6513	5068
لبنان	33,9	74	6,7	113,2	16,8	33,0	36,6	420	360
سورية	32,9	74	10,8	697,0	19,2	--	9,4	2932	2380
القمر	--	73	--	-	--	-	-	82	64
المغرب	50,7	69	9,1	1095,5	18,6	66,8	18,9	2258	1794
العراق	--	53	16,1	1362,1	--	--	--	3146	3123
اليمن	--	47	17,4	1241,1	33,7	--	--	3327	2500
موريتانيا	--	--	31,0	389,1	--	--	--	474	349
السودان	--	--	15,1	1808,7	--	--	--	3997	3358
جيبوتي	--	44	--	301,4	--	--	--	118	55
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	1312	967
الدول العربية	--	76	11,9	14310,0	24,6	--	--	34451	28327
المتوسط العالمي	49,2	74	7,5	-	--	--	--	-	-

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي - أكتوبر 2015. منظمة العمل الدولية - 2015، راجع أيضا:

- الأمم المتحدة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «تقرير التنمية البشرية - المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر - 2014».

- صندوق النقد العربي: «التقرير الاقتصادي العربي الموحد» التقرير السنوي - الامارات - ابوظبي -يناير 2015.

- بيانات غير متاحة.





المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 1114 صفاة 11009 دولة الكويت

☎ 14444061 14444110 14444061 : 0096524841815

🌐 [www.aei.edu.kw](http://www.aei.edu.kw) | [aei@aei.edu.kw](mailto:aei@aei.edu.kw)

